



أولاً: تحقيق المخطوطة ذات النسخ المتعددة:

يراعى في تحقيق المخطوط ذي النسخ المتعددة الضوابط التالية:

- ١- أن يكون القدر المراد تحقيقه مناسباً للدرجة المتقدم لنيها، فتكون الأوراق في مرحلة الدكتوراه في حدود مائة وخمسين ورقة (لوحة)، وفي مرحلة الماجستير في حدود مائة ورقة (لوحة)، من الحجم المتوسط، المعروف بأن أسطره ما بين ثلاثة وعشرين سطرًا وخمسة وعشرين سطرًا، ولا تقل الكلمات في السطر عن خمس عشرة كلمة، وتحديد ذلك بالكلمات على النحو الآتي:

المرحلة	عدد الكلمات (الحد الأدنى)
الدكتوراه	(١٥ × ٢٣ = ٣٤٥)، (٢ × ٣٤٥ = ٦٩٠)، (٦٩٠ × ١٥٠ = ١٠٣,٥٠٠) كلمة
الماجستير	(١٥ × ٢٣ = ٣٤٥)، (٢ × ٣٤٥ = ٦٩٠)، (٦٩٠ × ١٠٠ = ٦٩,٠٠٠) كلمة

- ويكون عدد الكلمات هو القدر الذي يحتكم إليه عند اختلاف المخطوطات.
وإذا رأى القسم المختص خلاف التحديد السابق لأمر علمي، فيجب عند تقديم الموضوع تلييل ذلك علمياً على نحو مفصّل.
٢- إذا كان للمخطوط نسخ كثيرة، فعلى الطالب أن يختار أجودها وأكملها، على ألا تقل عن ثلاث نسخ.

ثانياً: تحقيق المخطوطة ذات النسخة الواحدة:

يراعى في تحقيق المخطوط ذي النسخة الواحدة الضوابط التالية:

- ١- أن تتوافر في المخطوط مميزات علمية تستدعي تحقيقه ونشره، وتذكر مفصلة عند تقديم الموضوع.
٢- أن تكون النسخة الخطية (أو القدر المراد تحقيقه) بخط مقروء، سالمة من الخروم والأسقاط والطمس، ما لم يكن ذلك يسيراً غير مؤثر في قراءة النص.



٣- أن تكون النسخة الخطية بخط المؤلف، أو مقروءة عليه، أو مقابلة على نسخة المؤلف، أو مقروءة على علماء معروفين، أو اشتملت على مميزات كأن يوجد عليها سماعات كثيرة، أو يوجد نقل نصي كثير عنها... إلخ، مما يغلب على الظن ثبوت نسبة هذه النسخة إلى المؤلف.

٤- أن تكون عدد الأوراق في مرحلة الدكتوراه في حدود مائتي ورقة (لوحة)، وفي مرحلة الماجستير في حدود مائة وثلاثين ورقة (لوحة)، من الحجم المتوسط السابق تحديد مقداره، وتحديد ذلك بالكلمات على النحو الآتي:

المرحلة	عدد الكلمات (الحد الأدنى)
الدكتوراه	$(15 \times 23 = 345)$ ، $(2 \times 345 = 690)$ ، $200 \times 690 = 138,000$ كلمة
الماجستير	$(15 \times 23 = 345)$ ، $(2 \times 345 = 690)$ ، $130 \times 690 = 89,700$ كلمة

وإذا رأى القسم المختص خلاف التحديد السابق لأمر علمي، فيجب عند تقديم الموضوع لتعليل ذلك علمياً على نحو مفصّل.

ثالثاً: تحقيق ما سبق نشره:

لا يرى المجلس تحقيق كتاب سبق نشره إلا إذا كان الكتاب عمدة في التخصص، وذلك في

الحالات التالية:

١- أن تكون النسخة المطبوعة حوت كثيراً من التحريف أو الأسقاط أو الخروم التي تحد من الانتفاع منها.

٢- أن يكون الكتاب المطبوع لم يحقق تحقيقاً علمياً في أيّ مكان آخر.

٣- أن تكون الأوراق في مرحلة الدكتوراه في حدود مائتي ورقة (لوحة)، وفي مرحلة الماجستير في حدود مائة وثلاثين ورقة (لوحة)، من الحجم المتوسط السابق تحديد مقداره، وتحديد ذلك بالكلمات على النحو الآتي:



المرحلة	عدد الكلمات (الحد الأدنى)
الدكتوراه	$(345 = 23 \times 15)$ ، $(690 = 2 \times 345)$ ، $200 \times 690 = 138,000$ كلمة
الماجستير	$(345 = 23 \times 15)$ ، $(690 = 2 \times 345)$ ، $130 \times 690 = 89,700$ كلمة

كما تجب موافاة مجلس عمادة الدراسات العليا بدراسة توضح أسباب تحقيقه بصورة تفصيلية، تكون مدعاة لقبول إعادة نشره محققاً لنيل درجة علمية.

رابعاً: ضوابط عامة:

أولاً: أن يقتصر التحقيق على إحدى المرحلتين (ماجستير أو دكتوراه)، ولا يجمع بينهما.
ثانياً: ألا يكون قد بدئ في تحقيق المخطوط أو جزء منه في جامعة أخرى، إلا بعد التنسيق معها.
ثالثاً: أن يكون المشرف واحداً قدر الإمكان، ما لم يجل دون ذلك زيادة العدد عن النصاب المحدد للمشرفين.

رابعاً: إذا كان المخطوط أو القدر الموجود منه يستوعب أكثر من رسالة، فيرفق مع المخطط المراد تسجيله تصور عن تقسيم المخطوط، يراعى فيه صلاحية الباقي للتسجيل.

خامساً: أن يكون الاشتراك في تحقيق المخطوط في مرحلة واحدة، إما الدكتوراه أو الماجستير.
سادساً: إذا اشترك أكثر من طالب في تحقيق مخطوط واحد، فيقوم الطالب الذي يتولى تحقيق الجزء الأول من المخطوط بالجانب الدراسي دون غيره من الطلاب، ويخفف عنه من الجزء المحقق بحسب ما يراه القسم.

خامساً: المنهج المتبع في التحقيق:

طبيعة كل كتاب تفرض منهج التحقيق الذي ينبغي أن يسير عليه المحقق أثناء تحقيقه، ولا يمكن أن يكون منهج التحقيق للكتب كلها واحداً، وهناك قاعدة عامة يجب أن يحتكم إليها في كل أعمال



التحقيق، وهي: "العمل على إخراج النص سليماً من التصحيف والتحريف، وألا يخرج المحقق الكتاب المحقق عن غرض مؤلفه منه".

كما أن هناك حداً أدنى لا ينبغي لأي محقق أن يخل به، وعلى الأقسام المختصة أن تحدد المنهج الذي تعتمده ويناسب الكتاب والتخصص، ويمكن تلخيص الأمور المشتركة في الآتي:

- ١- عزو الآيات إلى سورها وبيان أرقامها، وتخريج الأحاديث والآثار وبيان درجتها، وتوثيق الأشعار والأمثال وأقوال العرب.
- ٢- التعريف الموجز بالأعلام - إن اقتضى منهجه ذلك - وكذلك الأمكنة والغريب مما يستدعي التعريف به، والقبائل والفرق.
- ٣- ضبط النص ضبطاً يرفع اللبس، ويزيل الإشكال.
- ٤- توثيق الأقوال والآراء بعزوها إلى مصادرها الرئيسة.
- ٥- التعليق على المسائل العلمية مما ليس في تخصص الباحث وليس من مادة الكتاب الرئيس، ولكن وردت عرضاً، ويكون ذلك باقتضاب لا يخرج العمل عن طبيعته.
- ٦- عدم تحميل النص ما لا يحتمل من التعليقات التي تخرج العمل عن طبيعة التحقيق إلى الشروح والمطولات.
- ٧- أن يكون منهج التحقيق المقر معتمداً على منهج واضح ودقيق يقره القسم المختص.